



كشفت مصادر قضائية مصرية اليوم الإثنين، أن أجهزة الدولة تسلمت تقارير حول ثروة الرئيس المخلوع «حسني مبارك» ونجليه «جمال» و«علاء» تقدر بـ13.2 مليار جنيه (نحو 800 مليون دولار) بينها 3 مليارات و600 مليون جنيه في الداخل والباقي في الخارج.

وقالت المصادر، إن لجان فحص الثروة واجهت العديد من العقبات أثناء حصر أموال «مبارك» في الداخل نتيجة قياهم باتباع نظام اقتصادي مركب في تسجيل ممتلكاته بحيث يصعب على المحاسبين المهنيين الوصول إليها.

وأكدت أن «مبارك» وأفراد حكومته يمتلكون في الخارج ما يقرب من المليار ونصف المليار دولار، من بينها نحو 650 مليون دولار لـ«مبارك» ونجليه بما يعادل 9 مليارات و750 مليون جنيه، وهي عبارة عن أصول وعقارات في لندن وقبرص وأمريكا بجانب 410 ملايين دولار في سويسرا.

وأوضحت المصادر، أن فريق الدفاع عن «مبارك» وأفراد عائلته يسعى جاهدا لفك تجميد أموالهم في الخارج عن طريق محامين أجانب، واستخدام أحكام البراءات التي صدرت لصالح بعضهم، مشيرة إلى أن مصر تخاطب الدول المهجدة لديها الأموال لوقف هذه المحاولات، وفق موقع قضائية «روسيا اليوم».

وكانت مصادر قضائية، كشفت موافقة الاتحاد الأوروبي على قرار تجديد تجميد أموال «مبارك» ونجليه و14 آخرين، حتى 2020، وذلك عقب انتهاء الهدنة السابقة في مارس/أذار الجاري.

ويأتي القرار بناء على طلب الحكومة المصرية، حيث خاطب مكتب التعاون بوزارة العدل والنائب العام للاتحاد عبر وزارة الخارجية تجديد «تجميد أموال مبارك وأفراد نظامه»، نظرا لوجود قضايا متهمين فيها داخل مصر وخارجها، ومنها قضية هدايا النهام والكسب غير المشروع، بالإضافة للحكم النهائي الصادر ضده في قضية القصور الرئاسية.

وصدر قرار تجميد أموال «مبارك» في الاتحاد الأوروبي وسويسرا من جهات إدارية مستقلة عن السلطات القضائية النيابة في هذه الدول.

وكانت سويسرا وافقت في يناير/كانون الثاني الماضي، وافقت على مد فترة تجميد أموال الرئيس الأسبق «حسني مبارك» وأعضاء حكومته، لعام آخر، بعد أن توصلت جهات التحقيق هناك،

بمساعدة نظيرتها المصرية، إلى ما يثبت جرائم «تهريب وغسيل أموال» بحق المتهمين.

من جهته، قال «فريد الديب» محامي «مبارك»، إن موكله «ليس لديه دولار ولا قرش صاغ واحد خارج مصر»، مشيراً إلى أن مبارك تحمل الكثير من الأكاذيب عن ثروته في الخارج.

وأضاف، أن موكله كان يملك 6 ملايين جنيه هي «جميع مخراته في البنوك المصرية، وهي الأموال التي جمعها طوال فترة عمله الطويلة»، ولكن تلك الأموال أخذت منه بطريقة غير شرعية، لأنه اعترف باهتلاكه لهذه الأموال في إقرار الذمة المالية الخاص به.

وأضاف «الديب»، أن «ما قيل عن اهتلاك مبارك 11 مليارا معلومات صحفية مغفركة»، مؤكداً أن هذه المعلومات لا أساس لها ونشرت بهدف إشعال النار ضد مبارك.

الدولار = 18 جنيه مصري

المصدر | الخليج الجديد + متابعات